الفساد ظاهرة اجتماعية قديمة، وحديثاً انتشرت هذه الظاهرة وعبرت حدود الدول نتيجة للتغيرات والتطورات المتسارعة في البيئتين المحلية والدولية متمثلة في العولمة والشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات، والظروف السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأخرى. وقد ارتبطت ظاهرة الفساد بعدة عوامل منها غياب الشفافية والمساءلة وضعف الأجهزة الرقابية وعدم خضوع السلطات الإدارية لضوابط قانونية وسلوكية تحد من التجاوزات والممارسات المخالفة للقانون واستغلال النفوذ. وحيث أن الفساد لم يعد في الوقت الحاضر حالات منفردة ومنعزلة في إدارات أو قطاعات أو مجموعات من المتنفعين بل أصبحت ظاهرة عالمية ومنظمة تتعدى حدود الدول، لذلك كان من الضروري إيجاد سياسات واستراتيجيات شاملة ومنظمة لمكافحة، ولضمان نجاح هذه السياسات لابد من مشاركة أطراف متعددة من ضمنها الحكومات والمجتمع المدني والاعلام والقطاعات الحكومية المختلفة والأجهزة الرقابية وغيرها من اللاعبين الأساسيين على المستوى المحلي والاقليمي والدولي نتيجة لتلك العوامل المرتبطة بظاهرة الفساد مثل انعدام الشفافية والمراقبة والقوانين والنزاهة تعرض العالم لسلسلة من الأزمات المالية والاقتصادية خلال العقود الماضية تأثرت منها العديد من الشركات والمؤسسات العالمية والدول المتقدمة والنامية، ومثال ذلك الانهيارات الأمريكية عام 1007 م ، Ernon المالية التي حدثت عام 7991 م في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وأزمة شركة الأمريكية عام 1001 م، وأخيراً الأزمة المالية عام 1002 م، ولم يكن أثر هذه الازمات WorldCom وكذلك أزمة شركة الاتصالات محدودا بالشركات او الدول التي تعرضت لتلك الازمات بل تأثر بسببها كثيرا من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء وهددت النظام الاقتصادي والمالي العالمي. تلك الازمات جعلت موضوع مكافحة الفساد يحظى باهتمام كبير خلال العقدين الماضيين على جميع المستويات المحلية والدولية والهيئات والمنظمات الدولية، فعلى المستوى الدولي بدرت اتفاقية الامم عام 100٢ م لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الفساد وتعزيز النظم الوطنية لمكافحة الفساد. (UNCAC) المتحدة لمكافحة الفساد ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 7٨ كانون الأول/ ديسمبر 100٢، وحتى إبريل 107٨ م، بأدق عليها أكثر من 710 دولة. حيث تلزم الاتفاقية الدول الأطراف فيها بتنفيذ مجموعة واسعة ومفصلة من التدابير لمكافحة الفساد، وعلى المستوى العربي بدرت الاتفاقية، العربية لمكافحة الفساد عام 1009 م